

صيف التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر

Islamic banking financing formulas in Algeria

د. قدوش نورة¹، د. الوافي علاء الدين²

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة ، gueddouche.nora@univ-guelma.dz

2 جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس ، a.louafi@univ-soukahras.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract :

Islamic banks are institutions that take into account and adhere in their functions and objectives to the rules of Islamic Sharia in financial and civil transactions. They are distinguished by many characteristics, including not dealing in usury and citing it as the Islamic faith. They have several financing formulas, including accepting deposits and obtaining funds on the basis of formulas that deal with transactions in accordance with Islamic Sharia.

Keywords: Islamic banking, Islamic banking financing formulas.

الملخص:

المصارف الإسلامية هي مؤسسات تراعي وتنقيد في وظائفها وأهدافها بقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والمدنية تتميز بالعديد من الخصائص منها عدم التعامل بالربا ولاقتباسها بالعقيدة الإسلامية ولها عدة صيغ تمويل منها قبول الودائع والحصول على الأموال على أساس صيغ تتعامل بمعاملات وفق الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، صيف التمويل المصرفي الإسلامي

مقدمة:

لا بد أن تتم المعاملات المالية في البنك لكي تكون هذه المعاملات موافقة للشريعة الإسلامية وفي نفس الوقت ذات فاعلية ومردودية يشترط في هذا البنك ان تتوفر فيه متطلبات ومعايير وعمليات تجمع عنصرين مهمين اولاً بين ما هو عصري من حيث المستجدات والتطور الهائل للمعاملات المالية العالمية الحديثة وثانياً ان يكون هذا التقدم والتطور في حدود ما تبيحه الشريعة الإسلامية مما كان موجود من المعاملات او ما هو مستجد في عالم المالية، حيث هذه المعاملات جميعها تمر على الهيئات الشرعية للنظر والافتاء فيها والمجامع والملتقيات الفقهية التي تجرى بحوث ودراسات الفصل فيها وتبينها للمتعاملين الماليين، فهكذا يجمع البنك الاسلامي بين ما هو حديث وغير مخالف للشريعة الإسلامية لان المعاملات الاصل فيها الحل الا ما ثبتت حرمة في الشريعة الإسلامية.

وبما أن الازمة المالية لسنة 2008 كشفت عيوب صياغ التمويل التقليدية والمعروفة في المجتمع الاسلامي بالقروض الربوية كما ان الحل الذي اهتدى اليه المختصون كان بالرجوع الى ضوابط الشريعة الإسلامية، من خلال الغاء او التخفيض الأمثل لأسعار الفائدة، فلماذا لا تعتمد البنوك التقليدية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة على التنوع من محفظة نشاطاتها من خلال بعث صياغ التمويل الإسلامية كوسائل التمويل بديلة ومكملة لصياغ التمويل التقليدية والعمل على تكيفها مع متطلبات المعاملات الاقتصادية المعاصرة كأجراء وقائي من الازمات المالية.

-الإشكالية: من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية لهذه الدراسة كالآتي :

ما هو واقع وحقيقة التمويل الإسلامي في الجزائر؟

-الأسئلة الفرعية: من الإشكالية السابقة يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية نذكرها فيما يلي:

-ما المقصود بالصيرفة الإسلامية؟

-ما هي صيغ التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة؟

أهمية الدراسة : تكمن الأهمية البالغة للدراسة انطلاقاً من التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر وأنواع الصيغ المعمول بها في بنك البركة.

أهداف الدراسة : يمكن إيجاز أهم الأهداف لهذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على ووظائف الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

- التعرف على صيغ التمويل المعتمدة في بنك البركة الجزائري.

منهج الدراسة : تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي مع الإجراء التحليلي لتوضيح المفاهيم النظرية المساعدة على تحليل إشكالية الدراسة، حيث سيتم التعرف على صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر

محاور الدراسة : يمكن معالجة الإشكالية في هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- أولاً: ماهية الصيرفة الإسلامية؛

- ثانياً: صيغ التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة.

أولاً. الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعتبر الصيرفة الإسلامية في الجزائر فرصة كبيرة لتطوير القطاع المالي وتلبية احتياجات شريحة واسعة من المجتمع. ومع تضافر جهود مختلف الأطراف، يمكن للصيرفة الإسلامية أن تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

1. تعريف الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تعتبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أي تعتبر جزءاً من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي (زهير و بن عوسي أمين، صفحة 03)، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصادي الإسلامي (عبدلي، 2020، صفحة 73)، حيث أنها

أوجدت مجال لتطبيق فيه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة المصرفية (علي، 2018، صفحة 118)، وتعد المصارف الإسلامية أحد أهم المرتكزات الأساسية القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي (فاطمة و مدياني محمد، 2019، صفحة 80).
ترجع أول محاولة لتأسيس بنك إسلامي في الجزائر الى أواخر عام 1929م، تحت تسمية البنك الإسلامي الجزائري بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأساله الاسمي بمبادرة من الشيخ أبي اليقظان وبعض كبار التجار والأثرياء الجزائريين، ولكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع. (جمال، 2018، صفحة 180)
واعتمدت الجزائر المستقلة أول بنك هو بنك البركة الجزائري أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر (زقير، 2009، صفحة 24).

2. مبادئ الصيرفة الإسلامية في الجزائر

لقد حددت الشريعة الإسلامية مبادئ عملية، يجب على المصارف الإسلامية التقيد بها من أهمها:
(سوسن و سارة علاي، 2019، صفحة 10)
_تحريم التعامل بالفوائد الربوية؛
_أخذا وعطاء؛

_ العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول؛

_ النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة؛

ثانيا. صيغ التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة

يقدم بنك البركة مجموعة متنوعة من صيغ التمويل التي تلبي احتياجات العملاء المختلفة، ومن أهم هذه الصيغ:

1. نشأة وتطور بنك البركة:

بنك البركة هو بنك تم انشائه في اطار الانفتاح الاقتصادي والمالي الجزائري والذي كرسه قانون النقد والقرض رقم 90-10 صادر بتاريخ 14 أفريل 1990م وقد ادخل هذا القانون تعديلات جمة في هيكل النظام المصرفي في الجزائر خاصة السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة، وفي هذا الإطار ظهر بنك البركة الجزائري وقد كان أول اتصال بين الجزائر ومجموعة البركة الدولية

سنة 1986 م، وذلك بموجب الدعوة التي قدمتها الحكومة الجزائرية للمجموعة وقد تم تشكيل لجنة مشتركة بين مجموعة البركة للعربية السعودية والجزائر الممثلة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر تأسيس بنك البركة الجزائري رسميا في 20 ماي 1991 في شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، مقسم بالتساوي بين مجموعة البركة المملكة العربية السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الممثل للطرف الجزائري.

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك تجاري خاص في الجزائر، تخضع نشاطاته البنكية لأحكام الشريعة الإسلامية، ويساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية وقد قام البنك منذ تأسيسه في 1991 بالتركيز على تطوير العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر، مثل تمويل قطاعات الهاتف المحمول والانشاءات والأغذية والمواصلات والصناعات التحويلية النفطية. وفي 18 فيفري 2006 تم القيام بتعديل القانون الأساسي للبنك حيث رفع رأس المال الى 2.5 مليار جزائري بنسبه 44% لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و56% لمجموعة البركة المصرفية ويمتلك البنك 25 وكالة موزعة على التراب الوطني من خلال 15 ولاية الجزائر العاصمة، البليدة، الوادي، باتنة، بجاية، برج بوعريريج، بسكرة، تلمسان، تيزي وزو، سكيكدة، عنابة، غرداية، قسنطينة، الأغواط، وهران. (البركة، 2024-10-28)

2. أهداف بنك البركة الجزائري:

يهدف بنك البركة الجزائري إلى مايلي: (البركة، 2024-10-28)

- __ توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لسيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.
- __ تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.
- __ القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.
- ومن مهام بنك البركة الجزائري نذكر منها ما يلي:
- __ قبول الودائع من الجماهير
- __ فتح الحسابات النقدية
- __ دفع قيم صكوك الدفع
- __ تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية ف مختلف المجالات.

كما يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها والكبيرة وكذلك الأفراد من الصناعيين وحرفيين، تجار، مستوردين، مصدريين، مقاولين وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية.

3. صيغ التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة:

تتمثل صيغ التمويل المعتمدة من طرف بنك البركة تتمثل فيما يلي: (البركة، <https://www.albaraka-bank.com>، 2024-10-26)

1.3 صيغة التمويل المراجعة

المراجعة وهي عملية بيع بئـن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربـح معلوم) يمكن للمراجعة أن تكتسي شكلين:
_ عملية تجارية مباشرة ما بين بائـع ومشتري.
_ عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير وبيع أول وبيع وسيط.

وقد تم الاخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية حيث يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء فيشتري البنك السلع نقدا أو لأجل ويبيعها نقدا أو بتمويل عملية مضاف اليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

2.3 صيغة التمويل بالسلم

يمكن تعريف السلم بأنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا عن المراجعة لا يتدخل البنك بصفته بائـع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

3.3 صيغة التمويل بالاعتماد الإيجاري

الإعتماد الإيجاري هو عملية تأجير لأصل مع وعد بالبيع لصالح المستأجر ويتعلق الأمر بتقنية تمويل جديدة نوعا ما، يتدخل فيها ثلاثة أطراف هم:

_ المورد (الصانع أو البائع) للأصل.

_ المؤجر (البنك الذي يشتري الأصل لأجل تأجيره لعميله)

_ المستأجر الذي يؤجر الأصل الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

4.3 صيغة الاستصناع

هو عقد مقاوله والذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) صنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل. ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء السلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.

مقارنه مع التطبيقات التجارية الحالية يشبه الاستصناع عقد مقاوله كما هو معروف في المادة 549 من القانون المدني الجزائري المقاوله تشبه عقد التعهد بمقتضى أحد المتعاقدين أن يصنع شيء أو أن يؤدي عملا مقابل الأجر يتعهد به المتعاقد الآخر.

5.3 صيف التمويل بالمشاركة

أن المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأس مال مؤسسة مشروع أو عملية مع التوزيع النتائج (خسارة أو ربح) حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة ومردودية المشروع أو المهنة المشاركة كما هي مطابقة في المصارف الإسلامية تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء، ومهما يكون من أمر فان هذه المساهمة تنجز حسب الصيغتين التاليتين:

المشاركة نهائية: يشارك البنك في تمويل مشروع بصفه دائمة ويقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع، ويتعلق الأمر هنا بالنسبة للبنك في استخدام طويل أو متوسط الأجل لموارده الدائمة حقوق الملكية استثمارية مخصصة وغير مخصصة، يمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في الشركة موجودة تمويل لرفع رأس مال أو المساهمة في تشكيل رأس مال شركة جديدة. المشاركة المتناقصة: يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية تنازل تدريجيا من المشروع أو العملية وهذا بعد انسحاب صاحب المشروع الذي يسدد البنك حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة البنك. وبعد أن يسترجع البنك رأسماله والأرباح العائدة له ينسحب من المشروع أو العملية تشبه هذه الصيغة المساهمات الظرفية في المسار التقليدي.

6.3 صيغة التمويل بالمضاربة

أن المضاربة صيغة خاصة المشاركة التي من خلالها يقدم أحد الطرفين البنك رأس مال والطرف الآخر الشريك المضارب المهارة، توزع الأرباح المحققة بتكامل هذين العاملين بين البنك وشريكه

بنسب متفق عليه غير أنه يتحمل مقدم رؤوس الأموال البنك وحده الخسارة في حدود الأموال المقدمة ويمكن أن تكون المضاربة مطلقة أو محصورة. وفي الشكل الموالي تطور حجم التمويل الموجه للاقتصاد بنك البركة حسب صيغ التمويل للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017

يعتمد بنك البركة على مجموعة من الصيغ التمويل دورتي الاستثمار والاستغلال للمؤسسات، أهمها صيغة المراجعة، المساومة، السلم، الاعتماد الإيجاري، والإجارة المنتهية بالتملك. حيث كان إجمالي التمويل بصيغة المراجعة قصيرة الأجل خلال فترة الدراسة ما يعادل 82482.26 مليون دج، والمراجعة متوسطة الأجل بلغت 12413.6 مليون دج، فيما بلغ حجم التعامل بالمساومة 316125.8 مليون دج تمثل نسبة 33% مما يدل على أن البنك يعتمد بشكل كبير على هذه الصيغة في التمويل سواء استثمار أو استغلال مع العلم أن المراجعة أو المساومة صيغة بيعية ولا يمكن أن تقدم قيمة مضافة للعميل، فهي مجرد نقل بضائع من البائع إلى المشتري بهامش ربح، وبالتالي لا تمثل أساس التمويل الاستثماري وإنما صيغة مساعدة فقط، أما بالنسبة للاعتماد المستندي فقد بدأ التعامل به منذ سنة 2010 يدخل في إطار التمويل قصير الأجل فقط، ويمثل تعاملات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) التي يكفلها البنك، حيث وصل إجمالي تكلفته 959709.87 مليون دج نهاية 2017 يمثل نسبة 75% من إجمالي التمويل، أما التأجير والإجارة المنتهية بالتملك فقد بلغت 109087.39 مليون دج بنسبة 8% تعتبر هذه الصيغ أساس التعامل والتمويل بنك البركة، مما يوضح أن توجه البنك تجاري أكثر منه تمويل إنتاجي أو استثماري وموجه للصيغ التي يقل فيها حجم المخاطرة والربح السريع مقابل سهولة التطبيق.

ومنه نستنتج أن تجربة بنك البركة اتصفت بمجموعة من الميزات تعبر عن نقط قوة ومجموعة من النقائص تشكل نقط ضعف نذكر أهمها في النقاط التالية:

— يعمل بنك البركة على منح تمويل ميسر موجه للمؤسسات الصغيرة والصغيرة بالاعتماد على صيغة المراجعة بالدرجة الأولى وكذلك صيغة الإجارة والمقاولة المشاركة وحتى المضاربة — .

__اعتمد بنك البركة على تمويل القرض المصرف الإسلامي كآلية مستحدثة موجهة للمؤسسات الصغيرة، بالإضافة للتمويل بالقرض الحسن .

__ يهتم بنك البركة بالتركيز على الصيغ قصيرة الأجل دون باقي الصيغ التي تستعمل في تفعيل دورة الاستثمار.

يعتمد على التمويل قصير الأجل نظرا لأرباحه العالية وقلة مخاطره في الوقت الذي تحتاج له المؤسسات الصغيرة والصغيرة لتمويل استثماري.

خاتمة

في الجزائر نجد أن التمويل الإسلامي الموجه للمؤسسات الاقتصادية من طرف البنوك الإسلامية النشطة وعلى رأسها بنك البركة الجزائري يكاد يكون منعدما وليس بنسب ضئيلة جدا إذا ما قورن بحجم التمويل الكلي الموجه لاقتصاد وليس له أي فعالية في مقابل رغبة المجتمع الجزائري بكل أطيافه في توفر هذا النوع من التمويل وإن توفر التمويل الإسلامي من البنوك الإسلامية أو هيئات إسلامية فإنه يكون على شكل قروض حسنة تصلح للتمويل الاجتماعي وليس الاستثماري، أو على شكل مرابحات قصيرة المدى موجهة لتمويل دورة الاستغلال دون دورة الاستثمار الحديثة.

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- تركز البنوك الإسلامية في الجزائر نشاطها على المدى القصير "دورة الاستغلال " على حساب تمويل الاستثمار؛
- غياب قانون خاص يحكم نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر من انشاء وتنظيم والرقابة عليها " قانون المالية الإسلامية"؛
- إن التنوع في أشكال التمويل الإسلامي يجعله أكثر ملائمة لتنوع مجالات وخصائص واحتياجات المتعاملين؛

- تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالارتباط الوثيق بين العملية التمويلية والنشاط الاقتصادي الحقيقي وهذا خالف لأساليب التمويل التقليدية؛
- انخفاض حجم التمويل الإسلامي في الجزائر مقارنة بالتمويل التقليدي يرجع ذلك لعدد من المعوقات وتحديات العمل المصرفي في السوق الجزائرية.

الاقتراحات

- ضرورة إقامة سوق الأوراق المالية الإسلامية في الجزائر؛
- إنشاء معاهد متخصصة من أجل تطوير الموارد البشرية المتخصصة في العمل المصرفي؛
- ندعو المصارف الإسلامية بشكل جاد الى دراسة صيغ تمويلية جديدة أكثر فعالية وأكثر قدرة على تحقيق التوازن مع خصائص احتياجات العملاء
- ندعو المصارف الإسلامية بشكل جاد الى دراسة صيغ تمويلية جديدة أكثر فعالية وأكثر قدرة على تحقيق التوازن مع خصائص احتياجات العملاء .
- التكيف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم علاقته ببنك الجزائر

قائمة المراجع:

- الزهران طلحوي فاطمة، و مدياني محمد. (2019). تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية. (العدد2).
- بن قرين جمال. (2018). تنافسية البنوك الجزائرية في ظل تحديات وتطوير وتنويع أليات الخدمات المصرفية والتحرير المصرفي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- بنك البركة. (2024-10-26). <https://www.albaraka-bank.com>.
- بنك البركة. (2024-10-28). تم الاسترداد من <https://www.albaraka-bank.com>.
- حبيبة عبدلي. (2020). الصيرفة الإسلامية الجزائر واقع وتحديات. (العدد2، المحرر) مجلة الحقوق والعلوم السياسية.
- دعاس زهير، و بن عوسي أمين. (بلا تاريخ). صيف التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول. (العدد4، المحرر) مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي.
- زريق سوسن، و سارة علالي. (2019). واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة الاقتصاد المال والأعمال.
- سالم علي. (2018). أثر صيف التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمصارف التقليدية. دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- عادل زقير. (2009). تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، أطروحة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.